

حول المشكلة الإيطالية الحبشية

- ١ -

المستعمرات والموارد الطبيعية

لا يبع الباحث ان نعم النظر في ماورد في الاسابيع الاخيرة من انشاء النزاع الايطالي الحبشي وأقوال الاقطاب فيه إلا أن يدرك ان سر الخلاف أبعد مدى من قول ايطاليا ان الحبشة لا تصلح أن تكون عضواً في جامعة الامم لانها لم تنهض ببعض الجهود التي قطعها أو أن موسوليني حشد ما حشد من القوى المسلحة ليحسي المستعمرات الايطالية في شرق افريقية من تهديد الاحباش لها . مع ان هذين القولين على جانب غير يسير من الصحة

ولكن سر النزاع ان في هذا العصر الصناعي الذي اكتسحت فيه النزعة القومية في الميدان الاقتصادي معظم الامم ، حتى بريطانيا المشهورة بملتها بحرية التجارة ، نجد أمما كبيرة تتدافع الحياة في عروق ابتها ، لا تلك مستعمرات نستطيع أن نعتمد على موارد زوتها الطبيعية لتقيم أود صناعاتها من جهة ونجعلها سوقاً لمصنوطاتها ومنفذاً لازدحام ابتها في وطنهم الاصلي من جهة اخرى . ولكننا نجد في الوقت نفسه بعض أمم اوربا يملك بلداناً تقدر مساحتها بملايين من الاميال المربعة شديدة الغنى بموارد الثروة الطبيعية فيها بحيث اسبغت طائفة غير يسيرة من المواد الخام التي لا تقوم قائمة للصناعة الحديثة من دونها ، أشبه ما يكون باحتكار لها . وهذه الحالة تقضي في الدول المحرومة الى شعورها بالحرمان وبالثورة عليه . فهي لذلك لا ترضى ولا يستريح لها بل ولا يمكن أن تكون في نوربا عامل استقرار بل لا بد أن تغل عامل قلق واضطراب حتى تكف عن حاجتها في هذا السدد

ونحن لا نقول ان الاستعمار خير . ولكننا من الوجهة العملية يجب أن نعترف بأن سلام اوربا لا يتوطد حتى تجد ايطاليا والمانيا بعض الرضى على الاقل من هذه الناحية . وقد اعترف السر صمويل مور في خطبته التاريخية في الجمعية العمومية بجامعة الامم مخنطرة هذا الأمر وقال أن حكومته مستعدة أن تنظر في الموضوع بقصد إعادة توزيع الموارد الطبيعية توزيعاً يكون أقرب الى العدل — اذا كان في الاستعمار عدلاً — وأوفى بالحاجة . وقد نقلت اينا البرقيات من المانيا ان المهر فون رونتروب أحد أقطاب الرشح الثالث ومستشار المهر هنر في شؤون التلح صرح بأن المانيا لا يسعها أن تصبر طويلاً على حرمانها من هذه الموارد

فكان اوربا من هذه الناحية مائدة لها اربع قوائم اثنتان متساويتان طولاً وثالثة أقصر منهما ورابعة مجزوة من أصلها فلا تقوى المائدة على الوقوف إلا اذا تساوت قوائمها الاربع أي إلا اذا أحرزت ايطاليا والمانيا ما يحتاجان اليه اسوة ببريطانيا وفرنسا

وهناك عامل آخر يؤثر تأثيراً هامياً بعيد المدى وهو أن لبعض الدول الأوروبية الصغيرة كالبرتغال مستعمرات ليست حاجتها اليها مثل حاجة إيطاليا وألمانيا . وفي هذا باعث على شعورها بالامتهان لكرامتها القومية

فلما نشبت الحرب الكبرى وحصرت ألمانيا بأساطيل الحلفاء وأصبحت لا تستطيع أن تفتح عن مستعمراتها سبيل دول الحلفاء على المستعمرات الألمانية واحتلتها ، فاحتلت حكومة جنوب أفريقيا مستعمرات ألمانيا في الجنوب الغربي من افريقية واحتلت استراليا الجانب الخاص بألمانيا من غينيا الجديدة واحتلت اليابانيون الجزر الألمانية في الجانب الشمالي من المحيط الهادئ والبريطانيون شرق افريقية وبلاد الكرون . وقد صارت هذه الأخيرة من نصيب فرنسا بعدئذ

وكان شعور الناس لا يزال مستقراً بعيد الحرب فكان من المتعذر أن تقنع الدول المحتلة وقد آتاهم الظفر ولها حق في الغنائم والأسلاب ، بإرجاع المستعمرات إلى أصحابها حتى ولو قضت بذلك الحكمة العملية وبعد النظر السياسي . ويروي الأستاذ غلبرت مري وهو من أعلام الإنكليز أنه سعى بعيد الحرب لإنشاء حركة غرضها إرجاع مستعمرات افريقية الشرقية إلى أصحابها السابقين فقال له من لا يرتاب في صدقه وصحة حكمه ان ابناء تلك البلدان يتوجسون خيفة من ذلك ويؤثرون الانتقال بسأمتهم إلى قلب افريقية . لذلك كان حل هذه المشكلة بعيد الحرب متعذراً

أما إيطاليا فتختلف مشكلتها فليلاً عن مشكلة ألمانيا ولكن المشكلتين ترتدان إلى أصل واحد . فإيطاليا لم تبلغ المقام الأول بين دول أوروبا إلا من عهد قريب فلما بلغت وبدأت تحس ما تقتضيه صناعتها وتجارتها وازدهام أبنائها في بلاد تحتاج إلى معظم المواد الخام اللازمة للصناعة ، وجدت أن معظم بقاع الأرض التي تصنع لها من هذا القبيل ، قد اقتسمتها الدول ففتحت أولاً بالآريترية والسومال وهما منطقتان لأنسداد حاجتها من هذه الناحية ، وظنت أن الحلفاء ينصونها في مؤتمر الصلح فغاب ظنهما فكنتمته على مضمض وهي تحين القرم لتحقيق ما تريد أو بعض ما تريد

وقد كان القانموني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لا يقيمون وزناً لضمير أو حساب إذا رأوا بلاداً يريدون احتلالها فكانوا ينتحلون الأعذار ويقيمون الحرب ويحتلون البلاد . فإذا اعترضهم دولة أو أكثر صانعوها أو فوضوها أو حاربوها أو انفقوا معها على أن تحتل هي بلاداً أخرى كأنهم موكفون بسطح الكرة يهبونه من يشاؤون

ولكن الحال تغيرت بعد عقد معاهدة فرساي فبها قطع الحلفاء عهداً بالجري على شروط ولن والشرط الخامس منها ينص على وجوب إعادة النظر في المطالب الاستعمارية بروح الانصاف والتجرد ومراعاة مصلحة المستعمرين (نفتح الميم) . ثم أنها كانت قد صرحت برغبتها عن ضم بلدان جديدتها اليها إذا استثنينا مقاطعتي الأراس والورين وقد كانتا في حكم الحق يمداد إلى صاحبه . لذلك اخترعوا

نظام الاتداب ، فاحتفظ الهنماء بالمستعمرات التي احتلها في خلال الحرب وبمظاهر الشروط الواسية التي قطرها عهداً باحترامها

ولو أن العالم مال بعد الحرب إلى الأخذ ببحرية التجارة وبحرية المهاجرة لكان من السهل على الدول التي فقدت مستعمراتها ، أو الدول التي ليس لها مستعمرات تكفيها ، أن تقنع بذلك إلى حد ما من الوجوه المادية المصيرية — دون القومية وكرامتها — لأن ذلك يمكنها من استيراد ما تريد واستيراده من دون عائق يعوقه . وتصدر ما تريد تصديره إلى حيث تريد من دون عقبات تجارية وائتمادية تقوم في وجهه — كالحواجز والضرائب وغيرها من القيود — . والسبق في ذلك لمن كان أدق ملكاً وأروع صناعة وأوفر حيلة تجارية . ثم أن ما تشكوه بعض الأمم من ازدحام أبنائها كانت تهب له متفدداً في بعض هذه المستعمرات المترامية الأطراف أسوة بغيرها والفوز هنا لمن كان من الشعوب أصلب عوداً على الاجراء المختلفة وأمضى عزيمته في استغلال مواردها

والخفارة الصناعية في لها تقتضي أداة النظر في هذا الموضوع الحيوي . ولا يفرد أحد ان المشكلة الحبشية قد تنتهي سلباً بما يحقق بعض مطالب إيطاليا ويحفظ استقلال الحبشة ، أو حرباً ييسر سيادة إيطاليا على الحبشة — ولو لم تقض الحرب الغلبة للحرب طالبة . فإن المشكلة تبقى هي هي لأن ما تجهر إيطاليا بطلبه اليوم وتعد له العدة لتطلبه الغالبية الملتصقة باليوم ولا بد ان تطلبه بصوت جمهوري شديداً يصبح سبيل السيف . ولا يمكن ان يستقر لأوروبا قرار ما لم تتساوى القوائم التي تقوم عليها مائدتها

فهذا النزاع سواء أجل بالاتفاق أم بالحرب ليس إلا تذكيراً لدول أوروبا بأن ما ارتكبت في معاهدة فرساي من المهنرات قد أخذ يستفحل أثره الآن وينذر بحروب استعمارية بين الدول كالحروب التي دارت رحاها في القرن السادس عشر . فقد كتب المترجمند الإنكليزي في مجلة السبكتاتور بقول « ان وضع معاهدة فرساي كان خاسماً من الناحية الأوروبية للصورة القائمة في ذاكرة كل من هزيمة فرنسا في حرب السبعين . فضيق واضمرو المعاهدة الخناق على ألمانيا . ومن الناحية غير الأوروبية كان خاسماً للجنح البريطاني فكانت النتيجة أن عدم التساوي في المستعمرات الذي سبق الحرب الكبرى استفحل بعدها . وقد ظهرت نتائج الخطأ الأول من بضع سنرات وبدأت الآن تظهر نتائج الخطأ الثاني حتى ليخفى أن تكون في خطر من عودة دول أوروبا إلى سلسلة من الحروب الاستعمارية كما كانت الحال في القرن السادس عشر »

فبعد ما اكتشفت الطرق البحرية الكبيرة وتسابقت الأمم إلى احتلال البلدان الجديدة التي افقت إليها هذه الطرق نشبت سلسلة من الحروب بين إسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وإنكلترا على جزر الأقاليم والهند والعالم الجديد . ولكن هذا الخلاف بين الدول الأوروبية في المستعمرات

نفسها لم يفض الى خلاف عظيم بينها في اوربا . ثم ان اقتسام افريقية لم يسبب حروباً تذكر بين هذه الدول . ولكن نتائج هذا الاقتسام اخذت تفعل فعلها الآن وهي تهدد بما لا يريد محب السلم ان يتخيله . وتفسير ذلك ان السلطة في مستعمرات العالم الجديد انتقلت من ايدي الحكومات الاوربية الى ايدي المستعمرين من انبأها بالقوة بعد ما ايدت في الغالب الشعوب الاصلية حلت مشكلتها على هذا النحو

اما في افريقية او في معظمها فيظهر ان الحكم سيبقى طويلاً في ايدي الاوربيين . وامتلاك البلدان الافريقية منازعاً بين الحكومات الاوربية لانها بلدان أصبحت قيمتها في عيون الاوربيين الآن ضعف ما كانت قبل نصف قرن من الزمان . وسبب ذلك منث . فالحضارة الصناعية تدفع الدول الى التنافس في البحث عن المواد الخام والاسواق الجديدة التي لم تتختم بمصنوعاتها . ولا يخفى ان الثورة الصناعية كانت من نحو ترز لا تزال في مستهلها في المانيا وروسيا والولايات المتحدة الاميركية بل كانت اساليبها لا تزال قريبة عن اليابان وايطاليا فارتقت ارتقاءً عجيباً في الربع الاخير من القرن الماضي وما اقتضى من هذا القرن وصحب اشتداد التنافس بين الدول الصناعية على المواد الخام والاسواق : احاطة البلدان التي تصلح لذلك بأسوار من الحواجز والحوائل . وقد اجمع اهل الرأي وكان لورد كرومر من اقطابهم ان بقاء الامبراطورية البريطانية كان متعديراً في القرن الماضي ومطلع هذا القرن لولا حرية التجارة وسياسة الباب المفتوح . وجاء ربح من الزمن ظن فيه ان سائر الدول متتبع بريطانيا في خطتها هذه . ولكن بريطانيا نفسها أصبحت اليوم من الدول الآخذة بمحطة حماية التجارة . فاشتداد التنافس مع ما يصحبه من القيود الاقتصادية هو مما يخطر الذي اشار اليه المستر همد في مقاله ووزير خارجية بريطانيا في خطبته في جنيف

ويرى السر نورمن انجل وهو من كبار الباحثين الانكليز في الموضوعات الاقتصادية وصلتها بالسياسة الدولية ان الدول الصناعية يجب ان يتاح لها على السواء الوصول الى المصادر الطبيعية للفراد الخام من دون اي تمييز بينها من جهة ، والى الاسواق العالمية من جهة اخرى . ولكنه ينكر ان الاستعمار او استلاك المستعمرات او اعادة توزيعها سبيلها الى ذلك . فكيف كندا مثلاً احدى الولايات المستقلة في الامبراطورية البريطانية لا يبيع لاصحاب معامل انكلترا ان يأخذوا منها موادها الخام بلا مقابل او ان يشتروها بشئ مخفض . وهو لذلك يرى ان موطن الخطر ليس في عدم توزيع المستعمرات على مختلف الدول بل في استفحال النزعة الاقتصادية القومية التي ترصد في وجود الدول الابواب الموصلة الى المصادر الطبيعية او الى الاسواق . ومن آثار هذه النزعة الحواجز والحوائل والحصص وسائر القيود الاقتصادية . وعندئذ ان العلاج لا يكون باعادة توزيع المستعمرات بل بالحري على خطة من حرية التبادل وعندئذ تستوي الامم المستعمرة وسائر الامم في الفرص الاقتصادية التي تتاح لها في المستعمرات وما اليها